مدخل

شكلت طروحات مفكري النهضة المعاصرة وما انبعث من أسئلتها الحارقة حول إشكالات النهوض الحضاري والوعي بالتأخر التاريخي في مطلع القرن العشرين، وما ترجمه شكيب أرسلان في شكل سؤال مركزي: «لماذا تأخر العرب وتقدم غيرهم؟»، شكل كل ذلك وعيًا مركبًا باللحظة الحضارية المثقلة بالأسئلة الصعبة وآفاق البحث عن الأجوبة الفكرية والمنهجية؛ وهي أسئلة ثقيلة لارتباطها بـ«سؤال النهضة» في أبعاده التاريخية والمعرفية، وصعبة لتعلقها بـ«سؤال المنهج» في الفكر الإصلاحي والنهضوي، المرتبط أساسًا بتحديد العوامل الفعلية التي تسببت في تأخر العالم العربي والإسلامي، بما هو تعبير عن «إرادة المعرفة» في تناول هذه الأسئلة، واستكمالًا للحظة بناء «الاختيار الحضاري» في الفكر العربي الإسلامي؛ إذ يمثل ذلك رغبة صادقة في تجاوز عوائق الإصلاح ومعوقات النهوض الحضاري ثقافيًا وقيميًا وسياسيًا، التي تجسدها قيم التخلف الفكري والاستبداد

السياسي والظلم الاجتماعي والتبعية الحضارية والتغريب الفكري والاستهلاك الثقافي.

لقد انصرف أمل رواد النهضة العربية الإسلامية إلى تحقيق الندّيّة التقنية والعسكرية مع الغرب، فاجتهدوا بمقتضى ذلك في إبراز السبل الملحقة بتاريخ هذا الغرب، حيث تباينت المواقف بين من يبخس معالم الذات القائمة على الوحي والتفاعل مع الدين، طمعًا في بلورة المشروع المؤدي إلى تاريخ الآخر المتقدم حضاريًا، وبين من يفتخر بهذه الذات ويعظمها تعظيمًا ينفي الآخر، محاولًا إبراز الأصول التراثية لكل منجزاته[1]. وعلى الرغم من ذلك تسلم هذه المواقف في العمق، بضرورة اللحاق بتاريخ الآخر، حيث انحصرت إشكاليات النهضة والإصلاح في السعي إلى زحزحة الغرب عن موقعه الريادي أو اللحاق به، ليصير سقف الطموحات، فضاقت سبل التجديد والإبداع أمامنا وسهل علينا الدعوة إلى اقتباس أفكار ووسائل لا تخدم مقاصد وأهداف نهضة الأمة حضاريًا[2].

إن القارئ الفاحص عند رجوعه إلى نصوص مفكري النهضة المعاصرة يتوقف عند الجهد الفكري المبذول من قِبَلهم لمواجهة الأوضاع الحضارية السائدة عندئذ (التخلف، الاستعمار،

(١) راجع: خالد حاجي، محاولات النهوض بين منطق الإلحاق وإمكانات التجاوز، مجلة المنعطف، العدد (١٨ ـ ١٩)، ٢٠٠١م، ص٣٢.

(٢) انظر في هذا الصدد: خالد حاجي، من مضايق الحداثة إلى فضاء الإبداع الإسلامي والعربي، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص١٣ ـ ١٤.

الاستبداد، الطائفية..)، لكن أكثر ما يلفت النظر عند مراجعة تلك النصوص هو احتفاظها براهنية عزّ نظيرها، في اتجاه فهم شمولية المشكلة وتعقد الظاهرة ووعيها بتعقد أسباب تخلف المسلمين رغم تقاطع مرجعيات المشروع النهضوي العربي واختلاف توجهاته الإيديولوجية وخياراته.

في هذا الإطار استأثرت التجربة اليابانية باهتمام واسع في الخطاب النهضوي المعاصر، فقد كانت النخبة الإصلاحية مشدودة في خطابها إلى نموذج نهضة أمة اليابان الشرقية، ونجاح بعثاتها العلمية والدراسية وبروز قوتها العسكرية مطلع القرن العشرين، معجبة أيضًا بالإجراءات التنظيمية والإدارية والإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها فترة الميجي، إذ أرجعت ذلك إلى ما أسمته بـ«التنظيمات»، وقدرة هذه التجربة على الاستيعاب السريع للمعارف والعلوم الحديثة وطبيعة مواجهة شبح الاستعمار الأجنبي، غير أن تمثل النخبة لهذا النموذج ظل محدودا في فهم الأبعاد التاريخية والسنن الحضارية لنهوض اليابان الحديث.

ويمكن اعتبار دراسة شارل عيساوي: «لماذا اليابان؟»[1] بمثابة أول جهد علمي وفكري محكم في فهم مميزات اليابان وخصائصها التاريخية والجغرافية والحضارية، وتحليل أسباب

(١) وقد تم إدماجها في كتاب لشارل عيساوي، يحمل عنوان: تأملات في التاريخ العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

نهضتها وإدراك حجم التحولات التي مر بها، والعوامل المقنعة التي تفسر تقدم اليابان المدهش في السنوات المئة الأخيرة، وعن سر عدم قدرة البلدان العربية إحراز تقدم مماثل في تلك الفترة، يقول عيساوي: «حقًا لماذا اليابان؟ لماذا اليابان وحدها دون بلدان إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية التي فعلتها في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين؟ ولماذا ليس العرب؟»[1] وبعد رصده لمميزات مصر وقدراتها والإمكانات التي تؤهلها لتكون قوة ناهضة، توقف معقبًا ومقارنًا مميزاتها «لليابان خمس مميزات كبرى تفتقر إليها مصر، إلى جانب مزية واحدة صغيرة تتمثل في موارد طبيعية متوافرة ومتنوعة على نحو أكبر نسبيًا (. . .) بالنسبة للعوامل الكبرى التي تميزت بها اليابان، فكانت الموقع الذي كان له الفضل في الحد من خطر التدخل الخارجي، والتماسك الاجتماعي الذي لا مثيل له في العالم، والموارد البشرية الأكثر تقدما، والتوجه المبكر نحو النمو الاقتصادي، إضافة إلى قدر أعلى من حب الاستطلاع، وزعامة حكيمة على نحو غير عادي يبدو أنها كانت ذات براعة خارقة للعادة في اتخاذ الإجراءات الاقتصادية السليمة (. . .) وينبغي أن نشير أيضًا إلى مزية أخرى لموقع اليابان؛ فقد نعمت اليابان بثلاثة قرون من السلام، وكان إنفاقها على التسلح منخفضًا حتى بدأت تمارس الامبريالية على طريقتها في التسعينيات من القرن التاسع عشر. وعلى العكس من

(١) شارل عيساوي، المرجع نفسه، ص١٨٠.

ذلك، أنفقت مصر في عهد كل من محمد علي وإسماعيل مبالغ ضخمة على الدفاع تاركة القليل فقط للتنمية، كما كان الإنفاق العثماني على التسلح والحروب ضخمًا»[1].

بعد ذلك، طرح السؤال في الخطاب النهضوي بشكل مغاير أواخر الثمانينات وبداية التسعينات السؤال من زاوية: «لماذا نجح اليابانيون وفشل العرب؟[2]» في محاولة للبحث من جديد عن أسباب نهضة اليابان وتأخر العرب، وقد انطلق التفكير النهضوي من مقولة فكرية راسخة سادت جل الكتابات النهضوية العربية مفادها أن ملامح النصف الثاني من القرن التاسع عشر عرف تشابها ـ إن لم يكن تقدمًا ـ في المحاولات الإصلاحية العربية، على مستوى إرسال البعثات الدراسية، في كل من مرحلة محمد علي في مصر، والسلطان العلوي (الحسن الأول) في المغرب، وخير الدين التونسي في تونس، وبين فترة الإصلاحات في عهد الإمبراطور الميجي[3] في اليابان.

---

(١) شارل عيساوي، ص١٨٤ ـ ١٨٥.

(٢) انظر: الجوانب الأساسية للنهضة اليابانية الأولى في القرن التاسع عشر من خلال المفكر مسعود ضاهر في كتابه: «النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج»، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٥٢)، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، والذي نال جائزة أفضل كتاب باللغة العربية في حقل الإنسانيات عن مؤسسة التقدم العلمي بالكويت للعام ٢٠٠٠م.

(٣) الإمبراطور ميجي أو باليابانية 明治天皇 من مواليد عام ١٨٥٢م وهو الإمبراطور الياباني الـ ١٢٢ وحكم اليابان من عام ١٨٦٧م إلى عام ١٩١٢م، وسُمِّيَ بالإمبراطور ميجي بسبب الفترة التي حكمها حيث كانت تسمى فترة ميجي والتي تعني فترة (الحكومة المستنيرة) وهي الفترة الأولى من تاريخ اليابان المعاصر.

لكن خطابات النهضة العربية المقارنة بالنهضة اليابانية أنتجت قصورًا منهجيًا ومعرفيًا وتاريخيًا عميقًا بطبيعة الفارق في السياق التاريخي والحضاري بين المنظومتين. إذ أن الخلفيات العميقة للنهضة اليابانية التي كشفها بعمق بارع وتحليل مستفيض وتوثيق دقيق كتاب الباحث والمؤرخ المغربي «محمد أعفيف» بعنوان «أصول التحديث في اليابان ١٥٦٨ ـ ١٨٦٨م»، الذي يعد مراجعة جذرية لمقولة المقارنة وتفنيدًا لها، بقوله: «إننا لا نجد نعتًا آخر نصف به هذا الاطمئنان إلى المقارنة الممكنة بل والأكيدة عند ثلة من مؤرخينا ومفكرينا العرب، بين النهضة العربية والنهضة اليابانية سوى نعت المقارنة الساذجة، أو بالأحرى الوقوع في شرك المقارنة الساذجة التي تؤول، في جملة ما تؤول إليه، إلى ما وصفه مؤرخنا العربي الكبير ابن خلدون بالجهل بطبائع العمران»[١].

ففي هذا الكتاب الهام يبين المؤلف أن «المعجزة اليابانية» لم تبدأ مع عصر «ميجي» في القرن التاسع عشر، وإنما استندت إلى خلفية فكرية عميقة وطويلة بدأت منذ القرن السادس عشر. ومن جهة أخرى، لم تكن ظروف العرب مشابهة لظروف اليابان[٢]، فقد توفرت لدى اليابان مقدمات تاريخية باهرة تشكلت

(١) محمد أعفيف، أصول التحديث في اليابان ١٥٦٨ ـ ١٨٦٨م، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م، ص٤٣.

(٢) تكفي الإشارة فقط على سبيل المثال لا الحصر، إلى أن نسب التعليم، في القرن السابع عشر، كانت تفوق ٤٠ في المائة عند الذكور وتقل عن ١٠ في المائة =

على مهل طوال أربعة قرون سابقة على «عصر الميجي»، ومعها حركة فكرية وسياسية عميقة تدعو للإصلاح والتغيير يطلق عليها اسم «التحديث المبكر»، وهكذا لم تشكل إصلاحات الميجي طفرة أو تطورًا مفاجئًا سماه البعض بالمعجزة منقطع الصلة عما سبقه، إنها في الواقع محصلة لتطورات عرفتها اليابان منذ القرن السابع عشر على الأقل، وهي تطورات حققت لليابان خصوصياتها وسماتها المميزة التي تجعلها تختلف عن غيرها من الدول الإسلامية، كما أن السياق التاريخي للنهضة اليابانية اتسم أساسًا بالإفلات من قبضة الاستعمار الغربي لأسباب متعددة أهمها: الشروط الإيكولوجية الخاصة التي جعلت اليابان في منأى عن الاستعمار وعن حركات السكان والهجرات الدولية الكبرى؛ وبذلك اختلفت ظروف اليابان عن ظروف البلدان العربية التي أخذت ترزح تباعًا تحت الهيمنة الاستعمارية المباشرة منذ أواسط القرن التاسع عشر، وقد كانت اليابان دخلت قبلها دورة كمون وعزلة حضارية نسبية خاصة منذ مطلع القرن السادس عشر، وهي اللحظة نفسها التي شهدت دخولها في «**دورة ممتدة للتطوير الحضاري**»[1].

= عند الإناث، في الوقت الذي لم تكن لتبلغ خمس أطفال مدن بريطانيا في الفترة نفسها. ولعل الصورة تتضح على نحو آخر متى علمنا أن الكتاب الواحد كانت تطبع منه عشرات الآلاف من النسخ (من ذلك أن كتابا يتحدث عن أوروبا وأحوال الغرب الأوروبي قد طبع منه، في سبعينات القرن السابع عشر، ربع مليون نسخة). انظر: سعيد بنسعيد العلوي، نحن واليابان، جريدة الشرق الأوسط:
(http://aawsat.com/leader.asp?section=3&article=597038&issueno=11687)

(١) انظر: محمد أعفيف، مرجع سابق.

أما آفاق المقارنة بين العرب واليابان في النصف الثاني من القرن العشرين فإنها لم تعد قائمة، وغير ذات جدوى بعد اتساع الفجوة وضعف المسلمين وتفككهم وعجزهم عن مواجهة التحديات الراهنة، مقابل تقدم اليابان على كافة المستويات، غير أن هذا لا ينفي الإمكانيات الواسعة لاستفادة العالم العربي والإسلامي من دروس تجربة النهضة اليابانية. لكن هذا لا يعني تبني مقولات النزعة الأوروبية في قراءة تاريخ اليابان المستندة إلى فكرة القطيعة التامة والمطلقة بين عصر الميجي والعصور المتقدمة عليه، التي تدعيها هذه القراءات.

وإذا كانت مسارات النهضة في تاريخ اليابان قد شهدت حقبتين أساسيتين ركزت عليها غالبية الدراسات؛ فهناك تجربة النهوض الأولى التي برزت معالمها في عهد الميجي، فقد قام هذا الإمبراطور بإصلاحات كبيرة في السياسة والاقتصاد والتعليم والثقافة، رغم أنها تحولت فيما بعد إلى نزعة «إمبريالية توسعية عسكرية» غزت فيها اليابان الدول المجاورة لها، وانتهت تلك الحقبة بإفقار الشعب الياباني وفقدان ملايين القتلى والمعوقين والمشوهين والمشردين، انتهت بسقوط اليابان ولأول مرة في تاريخها تحت الاحتلال الأمريكي لليابان عام ١٩٤٧م. أما تجربة النهوض الثانية فكانت بعد الحرب العالمية الثانية وارتكزت هذه النهضة على أبعاد «مدنية سلمية اقتصادية» تصب في خدمة المجتمع، استعاد من خلالها الشعب الياباني قدرته على النهوض من جديد، وإذا كانت هذه هي مسارات النهضة اليابانية، فإن

أصول حركة النهوض اليابانية متجذرة ومقدماتها عميقة سابقة على ذلك بقرون برزت إرهاصاتها منذ بداية القرن السادس عشر تقريبًا.

إن التجربة اليابانية تطرح أسئلة دالة تتعلق بفلسفة النهوض وعلاقة الهوية والثقافة واللغة بالنهضة والتغيير، كما تبعث هذه التجربة على القلق المعرفي الحاد والتأمل الفاحص فيها بوصفها نموذجًا في النهوض مركب الأبعاد، فعزلتها الفكرية حينًا وانفتاحها على الأفكار العالمية حينًا آخر، قد أغنياها بتجارب الترقّب والخوف في حالة العزلة قلقًا على ماضي المعرفة المكتسَبَة، وفي حالة الانفتاح أنتج ذلك قلقًا على حاضر هذه المعرفة ومستقبلها في ظلّ تداخل الأفكار وتلاقحها، فأسهم هذا العامل النفسي في إبداع معادلة الاستمرارية والتغيير اللتين تتميّز بها اليابان عن باقي التجارب الأخرى[1].

لقد تبنت العديد من الدراسات العلمية توصيف المراحل الأساسية في تاريخ اليابان الحديث على قاعدة سمتي الاستمرارية والتغيير منذ مرحلة حكم أسرة توكوغاوا (Tokugawa) حتى الآن، وإعطاء أهمية خاصة لبدايات حركة التحديث[2]، انطلاقًا من إصلاحات تامبو (Tempo) التي لم تطبق، وإصلاحات الإمبراطور

(١) ناصر يوسف، ديناميكا التجربة اليابانية المعاصرة في البناء الاقتصادي: الدروس المستفادة إسلاميًا (الشباب الإسلامي أنموذجًا)، مشاركة علمية في المؤتمر العالمي العاشر للندوة العالمية للشباب الإسلامي حول «الشباب وبناء المستقبل» بالقاهرة، بتاريخ: ٢١ ـ ٢٣/١١/٢٠٠٦م.

(٢) نقصد بهذا المصطلح بعده النهضوي والحضاري لا خلفيته الإيديولوجية ضمن الرؤية المعرفية الغربية.

ميجي (Meiji) التي حولت اليابان إلى دولة إمبريالية عظمى، والدولة الأقوى في جنوب وشرق آسيا طوال الفترة الممتدة من عام ١٨٩٤م حتى نهاية الحرب العالمية الثانية[١]، إذ ستعرف اليابان حركة ثانية لإعادة تجديد فعل النهضة وتدارك مخلفات الحرب العالمية الثانية المدمرة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها على مفاهيم السيادة والتنمية الاقتصادية وبنيتها العسكرية وموقعها في العلاقات الدولية.

إن دراسة معمقة لمسار النهضة اليابانية في مختلف مظاهرها تظهر بالملموس مدى فائدة دروس تجارب التحديث الآسيوية لإطلاق نهضة عربية جديدة؛ فالعرب واليابانيون قد استوردوا التكنولوجيا الغربية بكثافة في الفترة التاريخية السابقة. ولا ينكر اليابانيون هذه الظاهرة بل يعترفون بتقدم الغرب عليهم في تلك المرحلة بشكل لا لبس فيه. وهم نقلوا عن الغرب، ومستمرون في نقل أحدث أشكال التكنولوجيا التي هم بحاجة إليها دون عقد أو مركب نقص. وليس من شك في أنهم تساووا في عملية الاقتباس هذه مع جميع الشعوب التي استوردت التكنولوجيا وتدربت على العلوم العصرية الغربية المتطورة، ومنها الشعوب العربية، لكن اليابان هي الدولة الآسيوية الوحيدة التي استطاعت، وبسرعة قياسية، أن تستوعب تلك التكنولوجيا وتطورها لتتجاوز الغرب في كثير من السلع الإلكترونية، وصناعة الإنسان

(١) مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة الدروس المستفادة عربيا، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م، ص١٣.

الآلي (Robot) والبصريات وأجهزة الإعلام والأجهزة الطبية وغيرها. كما أن اليابان المنزوعة السلاح، والمحرومة من التسلح، التي تعيش تحت المظلة العسكرية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن، نجحت بإطلاق تجربة تحديث ثانية أكثر أهمية من الأولى[1].

وباستثناء القليل من الأبحاث العربية المتميزة[2]، بقيت الدراسات العربية المنشورة عن اليابان تفتقر إلى الحد الأدنى من التدقيق العلمي ويطغى عليها الخطاب الانطباعي ـ الانبهاري والمشاهدات العيانية أو المنحى الديبلوماسي المنمق، في ظل غياب واضح للموضوعية الاجتهادية المركبة المعزز بتنوع المناهج والمراجع العلمية الموثقة والمقاربات الكلية التفسيرية، فغالبية المقاربات التي تناولت تجارب النهضة الآسيوية عمومًا وتجربة النهوض في اليابان تداخلت فيها الترجمة بالتأليف، مما ولد فكرًا هجينًا أقرب إلى النقل الحرفي لكثير من مقولات الفكر الغربي

(١) مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة، ص٢٠.

(٢) نشير في هذا الصدد إلى الدراسات والأبحاث القيمة التي أغنت المكتبة العربية للمفكر مسعود ضاهر: «تاريخ اليابان الحديث ١٨٥٣ ـ ١٩٤٥م التحدي والاستجابة»، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩م. أيضًا «النهضة اليابانية المعاصرة ـ الدروس المستفادة عربيًا، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م»، و«المستعربون اليابانيون والقضايا العربية المعاصرة»، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩م. «النهضة العربية والنهضة اليابانية.. تشابه المقدمات واختلاف النتائج»، سلسلة عالم المعرفة، عدد (٢٥٢)، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م. «اليابان بعيون عربية (١٩٠٤ ـ ٢٠٠٤م)» مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

عن تجارب التحديث في الدول الآسيوية، كما أنها استندت في بعضها على الرؤية المعرفية الغربية[1] في نظرتها إلى النموذج الآسيوي.

إن تفكيك المقاربات المنهجية والرؤى والدراسات التي تعاطت مع التجربة اليابانية، يعتبر رهانًا معرفيًا للبحث سيساعد في تحديد طبيعة الدراسة ومجالها ومنهجها، إذ نرصد مقاربتين طغت على غالبية الدراسات المنجزة حول تجربة النموذج الياباني النهضوي، هما:

أولًا: المقاربة الانبهارية:

تُدرج معظم الدراسات المهتمة بتجربة التفوّق الاقتصادي الياباني في إطار مقولة «المعجزة الخارقة» التي ليس بإمكانها أن تتكرّر أبدًا. وهذا ما نكاد نلمسه تقريبًا في طبيعة التفكير اتجاه هذه التجربة من خلال موقف الانبهار الذي يصل إلى حد الافتتان

(١) راجع في سياق نقد الأمريكي «باتريك سميث» الصورة المغلوطة التي قدمها المستشرقون عن اليابان إلى الغرب، ويناقش أن لليابان صورتين شهيرتين يتمسك بهما الغرب في أيامنا هذه، فهناك اليابان القديمة: يابان الساموراي وحدائق الزن واليابان الجديدة يابان الكفاءة الإنتاجية والآلات بين الاثنتين توجد منطقة فراغ حيث يعيش الياباني، والكتاب مكرس لاستكشاف منطقة الفراغ، في كتابه: «اليابان رؤية جديدة»، ترجمة: سعد زهران، سلسلة عالم المعرفة، عدد (٢٦٨)، الطبعة الأولى، ٢٠٠١. ويمكن الإطلاع أيضًا على كتاب «أدوين رايشاور» سفير الولايات المتحدة في اليابان لمدة خمس سنوات (١٩٦١ ـ ١٩٦٦م) المزداد باليابان والمتقن للغتها، بعنوان «اليابانيون»، سلسلة عالم المعرفة، ترجمة: ليلى الجبالي، عدد (١٣٦)، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

بها وجعلها تجربة استثنائية خارقة، كما حاول البعض البحث عن نقاط الالتقاء من الناحية التاريخية بين التجربتين العربية واليابانية، ليرى أن التجربة اليابانية هي السبيل الوحيد للتقدم وينبغي على العرب تطبيق هذه التجربة وإتباع خطواتها حرفيًا.

وفي هذا الصدد يشير الباحث المتخصص مسعود ضاهر إلى أن هناك فعلًا، انبهارًا كاملًا بتجربة التحديث اليابانية مع فهم خاطئ أو وحيد الجانب لها؛ إذ لا يمل الباحثون العرب من كيل المديح لتجربة النهضة اليابانية في القرن التاسع عشر، تحت شعار أنها حمت اليابان من الغزو الأوروبي، وحولتها إلى دولة قوية في محيطها الإقليمي، وحافظت على أصالة التقاليد اليابانية من التغريب. لكن تلك التجربة بالذات هي موضع نقد صارم من جانب اليابانيين أنفسهم لأنها كانت تجربة تحديث انجرت لخدمة العسكر، وقادت إلى بروز عسكرتاريا يابانية قوية ذات نزعة إمبريالية متطرفة، أشعلت حروبًا عدة، واحتلت مساحات شاسعة تفوق مساحة اليابان مرات عديدة، وارتكبت مجازر دموية في الصين وكوريا، وأفسدت علاقات حسن الجوار بين اليابان ومحيطها الإقليمي. وما زالت الحكومات اليابانية المتعاقبة منذ الحرب العالمية الثانية تعمل على طي تلك الصفحة السوداء في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر عبر الاعتذار العلني للشعوب التي خضعت لهمجية العسكرتاريا اليابانية[1].

(١) مسعود ضاهر، النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج، سلسلة عالم المعرفة، عدد (٢٥٢)، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص١٩.

إن الدعوة إلى تبني أي نمط من مقولات التحديث، سواء من اليابان أو من غيرها من التجارب الآسيوية، سقوط في درك الاستسهال والاستنساخ غير المجدي والناتج عن حالة الانبهار الحالم بوتيرة النهوض، ومن ثم وجب التنبيه إلى مخاطر الاقتباس السهل والتقليد الغبي لتجارب النهضة الآسيوية تحت ستار أننا عرب آسيويون مثلهم؛ لأن الاقتباس سيقود حتما إلى نوع من «التشريق» (الاتجاه شرقًا) الذي ينتهي باستلاب مشابه للتغريب. فهناك مقولات كثيرة في تجارب التحديث الآسيوية تصعب الاستفادة منها في البلدان العربية بسبب تغيير الظروف الموضوعية أو التربة، وتفضي شروط البحث العلمي ألا يظهر الباحث أي إعجاب بأي تجربة تحديث في العالم، ولا يدعو إلى تبني أي من مقولاتها، لكن من واجبه العلمي، في الوقت ذاته، عدم ترداد مقولات نقدية يطلقها مناهضو تجارب التحديث الآسيوية من الذين لا يرون فيها أي جديد أو تجديد، لا فكرًا ولا ممارسة، بل مجرد تكرار لمقولات الغرب وأساليبه ومناهجه؛ فتجارب التحديث الآسيوية وبخاصة التجربة اليابانية، تحمل الكثير من سمات الأصالة ومقولات الفرادة والتميز. وهذا سبب كاف ليدرس الباحثون العرب جميع التجارب الآسيوية بعناية كبيرة وليس إجمالها ضمن دراسات متسرعة نعرف سلفًا فرضيتها واستنتاجاتها السلبية[1].

(١) مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة، ص٤٢.

وعلى غرار موضة الافتتان بالنموذج الياباني والانبهار الحالم نحوه، شهدت فترة التسعينات ترويجا من بعض الكتّاب العرب للنموذج الصيني الجديد من منطلق التأكيد على ترابط استراتيجيتي الممارسة النظرية المستقلة والتنمية الذاتية المستقلة، لكن الغائب في بعض الكتابات العربية هو الغوص في هذه التجارب من حيث خلفياتها التاريخية والفكرية، الأمر الذي يفسر الموقف الانبهاري المتسرع السائد[1].

غير أن النهضة اليابانية ليست لمسة عجيبة تفرض علينا تسليط النظرة السحرية على منجزاتها، ليكون التعامل معها من داخل المنظور الانبهاري الذي لا يضيف إلى الموضوع المعالَج شيئًا، سواء أكان ذلك من حيث النقد البَنَّاء أم من حيث التساؤل القَلِق عن مستقبلها وآفاق تطورها وتحدياتها الحالية والمستقبلية، فخرافة الاستثنائية في تحليل تجارب التحديث أو التنمية ينبغي القطع معها منهجيًا؛ لأن الاستثناء معناه الاشتغال والنهوض خارج القوانين والسنن الكونية التي وضعها الله ﷻ وأخضع لها الأمم والشعوب قاطبة.

ثانيًا: المقاربة التبسيطية الاختزالية:

سعى هذا المنظور لتأسيس المحتوى العملي قبل تحديد المحتوى الحضاري، حيث تعجز هذه المقاربة عن تجريد

(١) انظر: السيد ولد أباه، الصين ليست نموذجًا، جريدة الاتحاد الإماراتية، ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٩م.

المحتوى الحضاري وتفكيك مرجعياته ومفاهيمه الحاكمة، وهذه أزمة بعض النخب الفكرية العربية بمختلف أطيافها وحتى بعض الدعاة من أصحاب الخطاب النهضوي العربي والإسلامي التبسيطي، حيث يتصور هذا الطرح أن مأزق التحديث في البلدان العربية ناتج عن ضعف التكوين العلمي والتقني الذي يعد شرط اللحاق بالأمم المتقدمة، في الوقت الذي لا تقدم العلوم الإنسانية والاجتماعية والفلسفة والآداب أية فوائد عملية أو آنية، تعود بالنفع على تطور الأوطان ونموها الاقتصادي السريع.

تستند هذه المقاربة على مجموعة من المسلمات يختصرها السيد ولد أباه، في:

أولًا: اعتبار الممارسة العلمية محايدة، لا تقدم محتوى مضمونيًا ولا ترجع لرؤية قيمية بعينها، بل هي قابلة للتأقلم مع مختلف الأنساق الثقافية والمعيارية.

ثانيًا: الإيمان بالانعكاس الإيجابي التلقائي للتطورات التقنية على التحول الاجتماعي والثقافي، فلا حاجة للمشاريع المجتمعية والإيديولوجية لتحديث المجتمع، وإنما يكفي استنبات التقانة وتدريس العلوم بطريقة محايدة لإحداث التغيير المنشود.

ثالثًا: التأكيد على أن العلاقة العضوية بين التكوين التقني والتنمية الاقتصادية من حيث هي نمو قائم على بنيات وأدوات تكنولوجية فقط.

وفي هذا السياق المرتبك والاختزالي الفاقد للرؤية

الحضارية المركبة يقدم هذا الخطاب دليله من بعض التجارب الناجحة في آسيا كالتجربة اليابانية والصينية وتجارب النمور الآسيوية دليلًا على إمكانية النهوض والتحديث دون الحاجة إلى تراكم الخلفيات النظرية والفكرية والأسس الثقافية[1]، وهذا ما يحول هذه المقاربة إلى نزعة تقنوقراطية تختصر التنمية ضمن أبعادًا تقنوية محضة دون أي ربط بالمقاصد القيمية والفلسفية والحضارية للأمة الساعية للنهوض، كما أن هذا التوجه لا يستحضر التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية، فهو لا يميز بين أهمية المتغيرات الثقافية والاجتماعية والقيمية ولا بين العوامل الأساسية والثانوية والمساعدة على النهوض وشروطها التأسيسية والتاريخية التراكمية.

ثالثًا: النهضة اليابانية: نحو نموذج أكثر تفسيرية:

إن الدعوة إلى استيعاب سنن التطور وحاجات التجديد في تجارب النهضة الحضارية، تستلزم من الفاعل الإصلاحي والتيار النهضوي إدراك تحولات المحيط الملزمة له لتطوير شكل أدائه الحضاري العام، مع المحافظة على جوهر المبادئ والعقائد والقيم، والأهداف والغايات والمقاصد الشرعية والسننية، بدل السقوط في التقليد الساذج العاجز عن فهم السنن التي تحكم نهضة وتطور المجتمعات، وهذا ما عكسته الروح الإبداعية

(١) السيد ولد أباه، النهوض بالفكر لا بالتقانة، جريدة الاتحاد الإماراتية، ٠١ نوفمبر ٢٠١٠م.

والنفس التجديدي والعقلية الثورية التي تميزت بها حركة النهضة اليابانية من خلال النموذج النهضوي القائم على ما يسمى بـ«اليَبْنَنَة» (JAPANISATION). إلا أن **الركون إليها بوصفها تجربة جاهزة وناجحة قابلة للاستنساخ، يفقد العقل القدرة على الابتكار والتجديد والمبادرة والتطوير فيحوله إلى عقل سجين، ويخلق نوعًا من الانبهار والجمود عليها فيُعدم إمكانية التفكير في أسلوب جديد، فما كان ناجحًا في زمن لا يمكن أن يستمر ناجحًا وخالدًا إلى ما لا نهاية، خصوصًا على مستوى الوسائل والأشكال والجزئيات والتفاصيل**[1].

إن النموذج الكامن في المقاربات السابقة الذكر قد تحوّل إلى سلطة قاهرة للأسف، استُلِبتْ معه الأمة عن واقعها وسَلَب منها القدرة على المبادرة التاريخية والفعل الحضاري، وتحول معها هذا النموذج إلى سلطة أفرزت منطقًا لا يتقن إلا لغة المقايسة والمماثلة، وهو ما يمكن تسميته بمنطق «النمذجة[2]»، حيث صارت سلطة النموذج عائقًا بنيويًا في عملية النهضة يَحُول بين مجتمعاتنا وبين إمكانية إبصار حاضرها ورؤية واقعها وفهمه.

إن سلطة النموذج تورث العمى الحضاري وتسلب الإرادة ولا تعمل إلا على إعادة الإنتاج والاستنساخ، مما قد يساهم في

---

(١) انظر في هذا الصدد: أبو زيد المقرئ الإدريسي (محاضرة)، التقليد والمقلدون، الرباط، ١٩٩٨م.

(٢) انظر: مصطفى المرابط، سلطة النموذج وسؤال النهضة، الموقع الالكتروني «موازين»، على الرابط التالي: http://www.mawazeen.com/index.php?art/id:155

تنشئة بيئة نفسية وذهنية واجتماعية تقوم أساسًا على ثقافة التقليد والمحاكاة؛ ذلك أنه لا يتم الفصل المنهجي بين روح النموذج وبين واقع النموذج، بين القيم المؤسسة للنموذج وبين تجلياتها التاريخية. إن روح النموذج والقيم المؤسسة له تتعالى عن الزمن والمكان والإنسان، في حين أن واقع النموذج والتجلي التاريخي لتلك القيم هو منتوج تاريخي واجتهاد بشري نسبي، يخضع لعوامل الزمن والمكان والبيئة، والمتغيرات وفق فهوم الناس[1]، فكلما كانت الرؤية الفكرية مرتبطة بثقافة النموذج ومندمجة فيها كان منظور الباحث أقرب إلى واقع النموذج وأبعد عن روحه العامة ومنهجه الكلي. ومن ثم، تطرح **ضرورة تفكيك سلطة النماذج وتحرير الإرادة والعقل الإدراكي من قهرها وقبضتها الحديدية**.

إن النهضة في النموذج الياباني لم تكن تقليدا للغرب، بل كانت نتاج الابتكار الياباني، **فالمقلد لا يحقق طفرة، وبالتالي لا يحقق نهضة، ولكن المجدد هو الذي يحقق الطفرة ويحقق النهضة**. لذا **حاولت اليابان، المحافظة على قدرتها على التجديد داخل إطار تميزها الحضاري**، حتى تحقق تطورها ونهضتها. فأصبحت تمثل خطرًا من نوع خاص، وهو خطر التقدم بدون إتباع المعايير الغربية، والذي يؤدي إلى تحقيق التقدم بمعايير مختلفة، ومن خلال ابتكار أنماط حضارية خاصة، فيتحول النمو

(١) مصطفى المرابط، نفسه.

الاقتصادي، إلى تنافس حضاري يتجاوز حدود التنافس الاقتصادي. ولا توجد أمة أو شعب حقق النهوض والتقدم والرخاء من خلال تقليد شعب آخر؛ فعملية **تقليد الحضارة القوية المتقدمة، يمكن أن توفر قدرًا من التحسن في الحياة، ولكنها لا تبني حضارة ناهضة ولا دولة قوية. فالتقليد شكل من أشكال التبعية، والتقدم يقوم على الاستقلال الشامل**. وكل شكل من أشكال التبعية، يمنع التقدم الحقيقي الأصيل، ويمنع النهوض الحضاري. فيصبح فرض نهج تقليد الغرب على المنطقة العربية والإسلامية، هو وسيلة الغرب في ضمان عدم نهضة تلك المنطقة[1].

والحاصل أنه لا يمكن الحديث عن «**معجزة يابانية**»، وإنما هي دورة حضارية يتم فيها التفاعل والتلاقح والتداول، ويكون بموجبها الصعود والانحدار. بل إن موضع التقدير البالغ لهذه التجربة الناجحة كونُها تجربة إنسانية لها سلبياتها وايجابياتها، صحيح أن لها خصوصياتها، ولكنها تجربة حضارية يمكن النظر من خلالها إلى نجاح الإنسان وإخفاقه، هزيمته أو إصراره أو إرادته، وقدرته على التكيف والمرونة وامتلاك الصلابة الأخلاقية والحضارية، ولكنها لا تشكل في الأخير معجزة خارج سياقها التاريخي والسوسيوحضاري، لذا فإنه ليس هناك ما يدعو إلى الانبهار بهذه التجربة، ولا ينبغي الاستغراق في «وهم المعجزة

(١) انظر: رفيق حبيب، الإسلام الجزئي... شعار إسلامي ومضمون علماني، موقع «إسلام أون لاين» ٠٨ ـ ٠٧ ـ ٢٠١٠م.

اليابانية» وإجهاد أنفسنا كثيرًا في محاولة فك اللغز الياباني؛ إنما هي قصة نجاح ككل قصص النجاح في تاريخ الأمم والحضارات، تأتي فصولًا محكمة من المقدمات الموفقة، ومن توفير الشروط التاريخية والحضارية اللازمة القائمة على النتائج المتدرجة وفق رؤية استراتيجية واضحة ركيزتها تفجير طاقات الإنسان وإبداعاته[1]. ومن ثم يمكن استلهام روح الفكرة النهضوية المتطلعة للانعتاق من التخلف والإفادة منها لا تكرارها، وفي الوقت نفسه الإيمان بعدم إمكانية تكرارها بالحرف نظرًا لخصوصية عناصرها الثقافية والحضارية والتاريخية والجغرافية والاجتماعية.

إن التجربة اليابانية في التنمية المركَّبة، ليست نموذجًا يمكن العثور عليه قابعًا فوق رفوف متحف الأفكار البالية؛ ولا يمكن شراء هذه النماذج أو تكرارها فذلك في حكم الاستحالة، كما يتعذَّر تكرارها في غياب الظروف التاريخية التي أسهمت في بلورتها، بل إن دراستها بغاية إعادة تطبيقها الحرفي أو نسخها هو ضرب من العبث؛ وإنما تُدرَس بهدف التساؤل القلِق عن المصير الذي آلت إليه النهضة في العالم الإسلامي، والإجابة عن إشكالات: لماذا حقَّقت اليابان أهدافها الإنمائية؟ وكيف انطلقت اليابان بشريًا، وحلَّقت اقتصاديًا، وارتقت تكنولوجيًا؟ فهذه التجربة ليست نموذجًا جاهزًا؛ لأن النموذج الجاهز لا يشتغل إلَّا لنفسه، وتاليًا هو يحقِّق أهدافه ويلامس غاياته، وقد يشتغل هذا

(١) انظر: ناصر يوسف، ديناميكا التجربة اليابانية، مرجع سابق.

الأنموذج لحساب الدول التي ترغب في تكراره واستعادته، ولكن من المؤكَّد أنه سيفشل في أولى مراحل التطبيق؛ لأن المحتوى الحضاري هو المسؤول عمَّا آل إليه المستوى الاقتصادي والتكنولوجي. فهل يمكن شراء المحتويات الحضارية واقتناؤها بتعبير مالك بن نبي؟ وهل أمكن لهذه المحتويات الغريبة ـ عن مجتمع يتميَّز بخصوصياته الحضارية ـ أن تنجِز تنمية أو نهوض؟[1].

وما قد لا يعرفه الكثيرون هو أن حركة النهوض الياباني قامت على حركية فلسفية وفكرية كثيفة ورصينة وديناميةٍ أدبية خصبة، وليس على مجرد التوسع التقني والإنتاج الصناعي فقط. وقد كان الفيلسوف الألماني الأشهر «هايدغر» يقول: «إن العلم لا يفكر»، بما يعني لديه أن العلم يحتاج للفلسفة والتفكير الإبستيمي، من أجل إبراز مناهجه وبلورة مفاهيمه والتفكير في مراميه وآثاره على حياة البشر؛ إذ **لا نهوض حضاري دون أفق فكري وقيم متحيزة للذات وإنسانية مشتركة دافعة يسهم فيها كل من العالِم والمؤرخ والأديب والفيلسوف والمفكر الاجتماعي والسياسي والإعلامي، في صياغة ونشر هذه القيم** وليس العالم

(١) ناصر يوسف، مقولات التحديث المعاصرة في التجربة الإنمائية اليابانية المركبة، الإنجاز والاستمرار والدروس المستفادة إسلاميا، مجلة إسلامية المعرفة، عدد (٥٣)، ٢٠٠٨م. راجع أيضًا ناصر يوسف: دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة؛ دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

الطبيعي أو التقني الاقتصادي أو المالي فقط. **ومن ثم فالثورة الفكريّة والنهضة الثقافيّة هي التي تؤسّس حقيقة للتغيير الموضوعي، وللخروج من حالة التخلّف إلى حالة النهضة الحضاريّة واليقظة الشاملة والمتكاملة[1] والإبداع المستقل المعتمد على الذات.**

وبناء على ما سبق، فإننا سنعتمد في دراستنا هذه ما أسميناه بـ«**المقاربة الحضارية المركبة النسبية[2]**»، التي تحاول تجاوز

---

(١) السيد ولد أباه، النهوض بالفكر لا بالتقانة، مرجع سابق.

(٢) تم تطوير هذه المقاربة من خلال الإطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث حول التجربة اليابانية، أهمها:

Michio Morishima, Why Has Japan 'Succeeded'?: Western Technology and the Japanese Ethos, Cambridge University Press, 1984.

Thomas c.smith, Native Source of Japanese Industrialization,1750-1920 (Berkeley, CA: University of California press, 1988)

Masoud Daher, Continvity and Changes in the Japanese Monernization 1945-1998, Tokyo under press, 1999.

Herschel Webb: "The Japanese imperial institutions in the Tokugawa period", New York, 1968.

وانطلاقًا من المؤلفات والدراسات الآتية:

مسعود ضاهر، النهضة العربية والنهضة اليابانية،تشابه المقدمات واختلاف النتائج، سلسلة عالم المعرفة، عدد (٢٥٢)، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة الدروس المستفادة عربيًا، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م.

محمد أعفيف، أصول التحديث في اليابان ١٥٦٨ ـ ١٨٦٨م، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

ناصر يوسف: «دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة؛ دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا»، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

سمير أبو زيد، العلم والنظرة العربية إلى العالم: التجربة العربية والتأسيس العلمي للنهضة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م. =

أعطاب المنظور الانبهاري الاستثنائي والمقاربة التبسيطية الأحادية في تفسير نهضة اليابان، إلى طرح جدلية جديدة تتفاعل فيها خصوصية الظاهرة النهضوية وتعقد الواقع التاريخي والجغرافي والسياق الحضاري لليابان وتركيبية فعل النهوض بوصفه تغييرًا جماعيًا تتعاون فيه كل القوى الفاعلة على إحداث تغييرات جذرية ومستمرة تنقل المجتمع القديم من دائرة الخوف والعزلة ومن كل ما هو جديد إلى المشاركة في النهوض الذي يحمي الأصالة

= مجموعة من الكتاب، الثورة الإصلاحية في اليابان «ميجي إيشن»، إعداد: ناجاي ميتشيو وميجو أورشيا، ترجمة: عادل عوض، تحرير: صبري الفاضل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م.

مالك بن نبي، تأملات، سلسة مشكلات الحضارة، تحت إشراف: ندوة مالك بن نبي، دار الفكر المعاصر، طبعة سنة ٢٠٠٢م.

مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، سلسة مشكلات الحضارة، دار الفكر المعاصر، طبعة سنة ٢٠٠٠م.

مالك بن نبي، شروط النهضة، سلسة مشكلات الحضارة، ترجمة: عمر كامل المسقاوي وعبد الصبور شاهين، دار الفكر المعاصر، طبعة سنة ٢٠٠٠م.

نصر محمد عارف، التنمية من منظور متجدد، التحيز، العولمة، ما بعد الحداثة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٢م.

نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية، الدار العالمية للكتاب والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م.

محمود الذوادي، الثقافة بين تأصيل الرؤية الإسلامية واغتراب منظور العلوم الاجتماعية، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

أبو زيد المقرئ الإدريسي (محاضرات)، «العالم الإسلامي وآفاق التغيير: اليابان نموذجًا» و«صناعة الحضارة» و«التقليد والمقلدون» و«القيم والتنمية» و«العائق الذاتي في التنمية».

ويطور جميع ركائز المجتمع المادية والاجتماعية والروحية. كما أنها تطرح كذلك «نسبية التجربة» باعتبارها تجربة لها سلبياتها وإيجابياتها وتخضع لسنن بناء الحضارات وتأسيس العمران البشري وقوانينهما.

وفي هذا الصدد تميز المقاربة التحليلية المقترحة بين مفهومي «**القدرة الحضارية**» و«**التمكن الحضاري**»، فالمفهوم الأول يختزن امتلاك الأمة لخميرة النهوض، ويحتوي على القدرات النفسية الدافعة والوعي الحضاري والطاقات الفكرية والبشرية الكامنة في وعي الأمة الطامحة للنهضة، فقد تنكسر أمة من الأمم في حرب أو في معركة لكنها لا تنكسر وتتحطم نهائيًا، نظرًا لأنها تمتلك القدرة الحضارية على النهوض وتجديده، وبين مفهوم «التمكن الحضاري» الذي يحيل على تحقق فعلي لأدوات التنمية ووسائلها، وتحصيل مظاهر التقدم المادية فقط مع النقص في بناء القدرة الحضارية والحفاظ على وهجها، فقد يتحقق التمكن الحضاري لكن فقدان القدرة الحضارية يؤدي إلى الموت والانقراض الحضاري لأمة أو دولة أو تجربة. ولعلنا هنا نكتشف الفرق الدقيق بين «متخلف» يعرف كيف يتجاوز تخلفه؛ فهو: «متخلف/ متقدم» كقدرة حضارية، وبين متخلف يعيش «تخلفًا مركبًا»؛ لأنه عاجز عن معرفة وإدراك سبب تخلفه؟[1].

(١) انظر في هذا الصدد: أبو زيد المقرئ الإدريسي (محاضرة)، العالم الإسلامي وآفاق التغيير: اليابان نموذجًا، ١٩٩٢م. ويمكن الرجوع إلى: عمر عبيد حسنه (تقديم)، لكتاب: دراسة في البناء الحضاري، محنة المسلم مع حضارة عصره، محمد محمود =

لقد ظلّت اليابان تصنع الحدث التاريخي صناعة تبعث على الإعجاب والتقدير، فقد أنقذت نفسها من فعل «**الانقراض الحضاري**» الذي لم تنجُ منه الحضارات العاتية، كما استثمرت إنسانها وشبابها في مسيرتها النهضوية المركّبة، فكان في مستوى الأمل الـمُنقِذ من حالات الانهيار الاجتماعي والفشل الاقتصادي والصدمة النفسية لمخلّفات الحرب العالمية الثانية؛ حيث استطاع اليابانيون تأسيس التوازن الصعب والدقيق بين النهضة الاقتصادية الشمولية والقيم الإيجابية والروحية في التراث التقليدي، الأمر الذي أنتج معه تركيب مبدع بين قيم الأصالة ومتطلبات الحداثة، بصفته من أبرز مقومات النهضة في اليابان منذ أواسط القرن التاسع عشر حتى نهاية القرن العشرين، حاميًا بذلك المجتمع الياباني من سلبيات عصر العولمة المتغولة الساعية إلى تدمير التراث الثقافي للشعوب وإبادة الخصوصيات وتنميط العالم. ومن ناحية أخرى فالرؤية اليابانية تختلف عما هو سائد في الغرب في شكل العلاقة بين الفرد والعائلة، وبين الشركة والعمل والدولة والمجتمع.

إنّ النهضة اليابانية مجرّد تجربة أسهمت إرادة الإنسان في التغلب على التحديات التي سعت إلى إفشالها، كما تكتلت إرادة

= سفر، سلسلة كتاب الأمة رقم (٢١)، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م. وأيضًا تقديمه لكتاب: «المنهج النبوي والتغيير الحضاري»، برغوث عبد العزيز بن مبارك، سلسلة كتاب الأمة رقم (٤٣)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

أمّة في إنجاحها وإخراجها للعالم بهذه الطريقة العملية الناجعة. يضاف إلى ذلك كلّه أنّ العقلية اليابانية قد أتقنت فكّ خيوط الاستمرارية والتغيير المتداخلة والمتشابكة، وتحويلها بمهارة عالية إلى نسيج تنموي متكامل ومتفرد[1].

لا تسعى هذه الدراسة أن تكون بحثًا معمقًا في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر، غير أنها اعتمدت المقاربة «الحضارية المركبة النسبية» المقترحة من منظور تاريخي، بهدف الكشف عن الأسباب المختلفة والعوامل الكامنة وراء النهوض الياباني وتعميق النظر حولها، وتحليل جذور النهضة وإرهاصاتها الأولى قبل عصر «الميجي»، واستكشاف ميزات كل مرحلة والتحولات الهامة التي اجتازها تاريخ النهضة في اليابان، مع تفكيك أهم مرتكزات النهوض الياباني ومداخله الحاسمة التي ساهمت في تطوير الخبرات والمهارات وإطلاق دورة حضارية جديدة في رحم المجتمع الياباني، مع تقديم تحليل تركيبي يشرح طبيعة النموذج النهضوي الياباني ورهانات التفكير في التجارب الآسيوية والإشكالات المثارة حولها منهجيًا وحضاريًا. كما أن الدراسة تحاول استكشاف المحاولات اليابانية للتكيف مع الوضع الدولي والضغط الغربي، وطبيعة النموذج الذي أثبت إمكان انتهاج وسائل مستقلة ومختلفة للنهضة بعيدًا عن النزعة المركزية الغربية، من أجل استلهام الدول النامية والعالم الإسلامي الدروس والعبر

(١) ناصر يوسف، ديناميكا التجربة اليابانية المعاصرة في البناء الاقتصادي، مرجع سابق.

والاستفادة من الروح الثورية لهذا النموذج، أملًا في إطلاق نهضة عربية وإسلامية جديدة.

ولا أنسى في مقدمة هذا الكتاب، أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى مركز نماء للبحوث والدراسات الذي عرض فكرة الكتابة في هذا الموضوع، وأحياها في نفسي، لا سيما وأن فكرة الكتابة في التجارب النهضوية الآسيوية عمومًا، واليابانية خصوصًا، كانت تراودني منذ مدة طويلة.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

سلمان بونعمان ـ المغرب
Salmane007@gmail.com